

التنمية المحلية في الجزائر

وليد بولعب

جامعة سطيف 1

الملخص:

أصبحت التنمية المحلية الآن لها نظريات ومبادئ علمية، والدليل على ذلك التخطيط الاقليمي وبرامج التهيئة المحلية التي أصبحت تخص لها وزارات وتدرس في الجامعات وهو ما ينطبق على الجزائر التي تحاول الارتقاء بالتنمية المحلية لمستوى يسمح لها بتلبية الحاجات الحالية للمواطنين وكذلك التخطيط للمستقبل والحفاظة على موارد الأجيال المقبلة.

الكلمات الدالة: التنمية المحلية، الجزائر، التهيئة الاقليمية.

Abstract :

local development has now it's theories and scientific principles, as evidenced by the regional planning and programs of local configuration that has become belonging to her ministries and taught vs universities, which applies to Algeria, which is trying to promote local development to a level that allows it to meet the current needs of the citizens, as well as planning for the future and maintain the resources of future generations.

Key words :

Local development, Algeria, the regional configuration.

المقدمة:

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية السياسات الحكومية، برامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية. ذلك أنها عملية ومنهجية ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم، القوة والسير في طرق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، وكذا سد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية. كما تعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى القطر ككل.

ومن خلال هذا البحث نتعرض للتطور التاريخي للتنمية المحلية، كما نتطرق إلى اهم القواعد المتعلقة بالتنمية المحلية، وذلك من خلال المبادئ، النماذج والمجالات ودور الجماعات المحلية والمجتمع المدني في تحقيق التنمية

المحلية والحكم المحلي. كما سنتناول فعاليات التنمية المحلية من خلال العوامل الفعالة في التنمية المحلية واستراتيجياتها، وأخيرا أثر البيئة على التنمية المحلية.

الإشكالية:

مما سبق يمكن طرح التساؤل الآتي:

فيما تتمثل التنمية المحلية في الجزائر؟

وبناء على التساؤل الرئيسي يمكن طرح السؤالين الفرعيين الآتيين:

ما المقصود بالتنمية المحلية؟

ما واقع التنمية المحلية في الجزائر بعد الاستقلال؟

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية

يحتل موضوع التنمية المحلية مكانة أساسية في اهتمامات الباحثين والدول لما له من أهمية في تسيير الشأن العام وهو ما يتطلب معرفة مختلف الجوانب المحيطة به.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها

يمكن الحديث عن مفهوم التنمية المحلية وأهدافها من خلال ما يأتي:

أولاً: مفهوم التنمية المحلية: هناك عدة تعاريف للتنمية المحلية نذكر منها ما يلي:

و عرفها قزافييه قريف (Xavier Griffer) بأنها "مسار تنوع و إثراء النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات و موارد ذلك الإقليم".

وبالنظر إلى هذا التعريف فهو يعبر على أن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة (إقليم) يشمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و يعمل على تعبئة طاقات ذلك الإقليم بغرض استغلال إمكانياته و موارده.

و قد عرفتھا الأمم المتحدة بـ "التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع"، ومن خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى التأكيد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي وأيضا تضافر الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية للمجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. الخ، دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية هي كلا متكاملا لكافة جوانب مجالات الحياة¹.

ومن التعريفين السابقين نلاحظ أن التنمية المحلية ترتبط ارتباطا وثيقا بتهيئة الإقليم، وهو ما يتطلب ضرورة تعريف الإقليم حتى يمكن توضيح مضامين التنمية المحلية بشكل أفضل.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية:

- توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما.
- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية.
- التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة.
- استثمار الإمكانيات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها.
- تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من جهة أخرى.
- المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية المحلية

تشغل قضية التنمية على المستوى المحلي موقعا مهما في أبحاث العلوم الاجتماعية، وإن لم يكن متناسبا مع أهمية هذه القضية نفسها. ويتضح ذلك من خلال استعراض تطور نظرية التنمية خلال نصب القرن الماضي. في البداية عقب الحرب العالمية الثانية (1945)، احتكر التفكير في قضية التنمية الاقتصادية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي، ففي الجانب الاشتراكي مثلت النظرية الماركسية، في صورتها اللينة هو الينوع الأول الذي استقى منه التفكير التنموي (الاشتراكي) مضامينه الفكرية. وقد تم إثراء هذه المضامين على جبهتين تتمثلان في كل من التجربة السوفيتية والصينية إلى جانب اجتهادات قوية على الصعيدين الفلسفي والاقتصادي لعدد من الماركسيين، خاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما: هنري لوفير وجورج وروجيه على الصعيد الفلسفي، وكل من أرنست ماندل وشارل بتلهم وموريس باران، على صعيد الفكر الاقتصادي²، أما فيما يتعلق بالفكر الاقتصادي الرأسمالي، فقد ترك بصماته القوية من خلال مختلف النظريات المتعلقة بالتنمية، ومن بين هذه النظريات نجد المطابقة بدرجات متفاوتة بين النمو والتنمية من جهة، واعتبار مسار التطور الأوروبي والغربي عموما، هو المسار "الطبيعي" وربما "الأمثل" الذي ينبغي أن تمر به البلدان الساعية إلى التنمية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

المطلب الثالث: الفاعلون في التنمية المحلية والحوكمة.

أولا: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية: لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام متزايد في العقود الأخيرة وعلى كافة المستويات الأكاديمية والعملية لأسباب عديدة ومتراصة، بينما لم تلق التنمية المحلية الاهتمام الكافي، ويمكن تلخيص أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد في التنمية المحلية بما يلي:

- أ- أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة تتمثل بزيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة، حيث أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الواسع والانفتاح الفكري والثقافي إلى وفي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن.
- ب- أسباب عملة عديدة تتضمن جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية وبيئية وأهمها ما يلي:

- 1- الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات السكانية المركزية والكبرى ومرافق ذلك من آثار سلبية مثل ازدحام المدن والبطالة وتفريغ الريف والقرى وهجر الأرض المنتجة والترف الاستهلاكي الزائف وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن وغيرها من المشكلات.
 - 2- الاستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة مثل الزراعة والمياه والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية الشاملة.
 - 3- تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وتفعيل دور المواطنين في كافة المناطق في الإسهام في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.
 - 4- التوجه نحو اللامركزية الإدارية بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبيا ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاية وفعالية وكفاءة.
 - 5- تعزيز الاستقرار والوحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يسهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.
- ثانيا: المتدخلين الفاعلين في التنمية المحلية: إن مشروع التنمية المحلية هو خطوة جماعية تحتاج إلى تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين على مستوى الإقليم، وسوف يتم التطرق إلى أهم الأطراف الفاعلة في عملية التنمية المحلية فيما يلي:
- المجتمع المدني:** ويطلق عليه الجهات غير الحكومية أيضا ويمكن له أن يمتد إلى مجموعة واسعة من العناصر الفاعلة الأخرى والتي تشترك في صفة واحدة وه استقلاليتها عن الدولة، ويتمثل في:

- 1- منظمات المجتمع المدني: وهي الجمعيات وممثلي الأحزاب والتجمعات السكانية، والتي يمكن لها أن تلعب دورا هاما وأساسيا في تقليص الفجوة بين السكان وبين الإدارة المحلية، وبذلك تقرب المواطن من الإدارة، كما يمكن لهذه المنظمات أن تشمل النقابات بمختلف أنواعها والتي تعمل جاهدة على تحسين ظروف العمل والعامل، وكذا الدفاع عن حقوقه وحمايته من ما يعرف بالظلم

الاجتماعي، وتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين الشرائح المختلفة للمجتمع، وزيادة صور المشاركة السياسية والإدارية للمواطن المحلي.

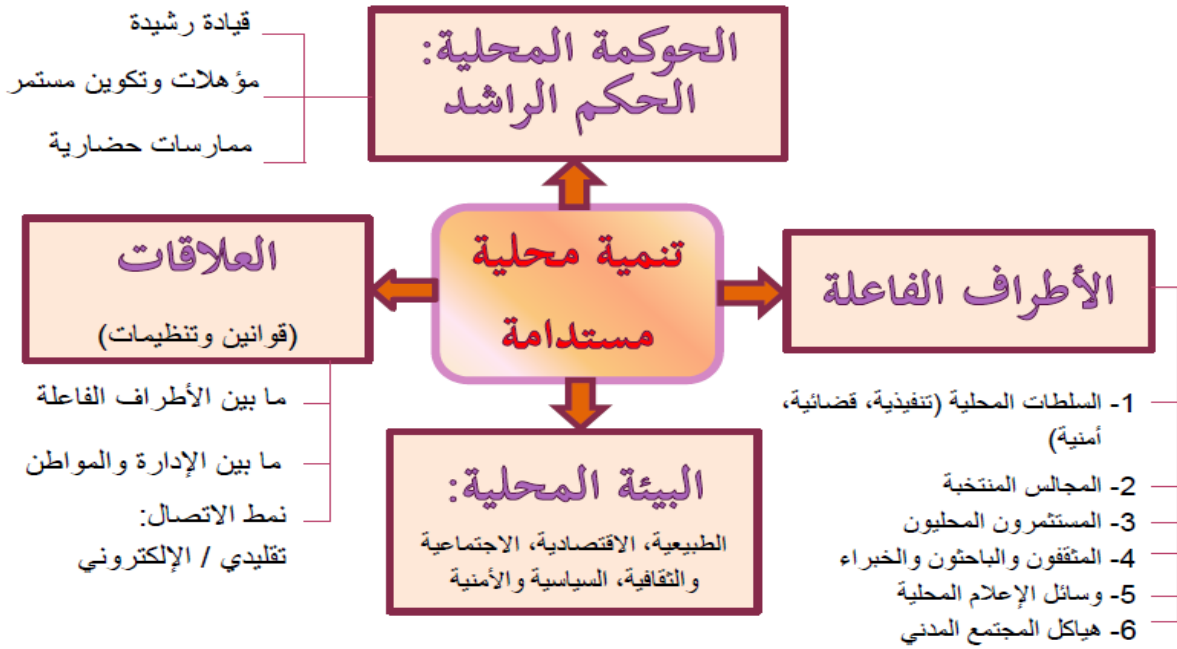
2- منظمات الشباب: تكون بمثابة الفضاء المفتوح للشباب من أجل إبداء آراءهم وأفكارهم حول القضايا التي تخص المنطقة وهذا من شأنه تعزيز دور الشباب وتفعيله في عمليات التنمية، كما أنها تساعد على تنمية روح الإبداع لديهم، وتنمية القيم الديمقراطية ونشر روح التسامح، فضلا عن تطوير مهارات القيادة لدى الشباب، وتقوم هذه المنظمات أيضا بإجراء البحوث والدراسات حول قضايا التنمية وبالتالي يمكن الاستفادة من نتائجها في تطوير أساليب وطرق التنمية على مستوى المنطقة.

السلطات المحلية: تعتبر السلطات المحلية جزءا لا يتجزأ من الدولة، فهي تابعة لها وهذا بالرغم وجود اللامركزية والتي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري يهدف بالأساس إلى تعزيز الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية والهيئات الإدارية المنتخبة، وتباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة، والسلطة المحلية طرف أساسي في عملية التنمية المحلية، وهذا لكونها همزة وصل بين المواطن والسلطة المركزية، وهي تعكس استجابة سريعة وحقيقية لاحتياجات المواطنين كما تعمل على تمثيلهم ونقل وجهات نظرهم، وكذلك مشاركتهم في رسم السياسات العامة التي تخدم المجتمع المحلي والمواطن.

الفاعلين الاقتصاديين: ويتمثلون في رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية بشتى أنواعها والتي تلعب دورا هاما في عملية التنمية، خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعد هذه المؤسسات مصدرا هاما لتمويل المشاريع التنموية من خلال: الضرائب والرسوم التي تفرض على هذه المؤسسات الاقتصادية، فضلا عن توفير مناصب الشغل التي تعمل بدورها في القضاء على البطالة والفقر وتحسين مستويات المعيشة لدى السكان، وهي في مجملها أدوار بمثابة حجر الزاوية النسبة لعملية التنمية المحلية.

ثالثا: الحوكمة والتنمية المحلية: يمكن تعريف الحوكمة المحلية على أنها: الممارسات الإدارية الجيدة في إدارة الشأن العام في إطار قواعد الشفافية والإفصاح، الاستدامة، العقلانية، العصرية، احترام القيم المحلية، ومراعاة الأولويات المحلية.³ ويمكن تمثيل العلاقة الموجودة بين الفاعلين والتنمية المحلية والحوكمة من خلال الشكل الآتي:

الشكل (1-1): الحوكمة والتنمية المحلية، ارتباط فعال



المصدر: رحيم حسين، الحوكمة والتنمية المحلية أي ارتباط فعال؟ الملتقى الدولي الثاني: الحوكمة والتنمية المحلية، 08-09/12/2015، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص15.

المطلب الرابع: مبادئ التنمية المحلية

تتمثل مبادئ التنمية المحلية في:⁴

1- التوازن: يهتم بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية فيها وزنا أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى لا يكون الاهتمام بها بنفس القدر.

2- التنسيق: ينبغي إشراك والتنسيق بين الفاعلين في التنمية المحلية.

3- الشمول: ويعني ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلا يمكن مثلاً الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى سواء الصحية أو الزراعية أو المشروعات الانتاجية الأخرى، وهذا يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

4- اشراك المواطنين: يعد اشراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل عمليات تنمية المجتمعات المحلية، وتعني مشاركة كل من يعمل أو يسكن في المجتمع المحلي سواء كان من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع، أو من قادة المجتمع الشعبيين أو من المواطنين العاديين، في رسم الخطط وتنفيذها بل وفي تقويمها أيضاً.

5- التقبل والتوجيه: والذي يعني به تقبل أخصائي تنمية المجتمع المحلي الذي يعمل فيه، وفقاً لظروفه وخبراته وإمكاناته المحدودة وثقافته والقيم والمعايير الموجودة بالمجتمع. كما انه يجب أن يراعي الفروق الفردية بين أفراد وقياداته، والفروق الفردية بين المجتمعات المحلية المختلفة.

6- الاستعانة بالخبراء:⁵ تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة بتكاتف كافة جهود المسؤولين في القطاعات المختلفة، وهذا يستلزم ضرورة رجوع أخصائي تنمية المجتمع إلى المختصين في كافة الجوانب كلما احتاج الأمر إلى ذلك فيستعين بالتربويين في المشروعات التربوية، وبالأطباء في المشروعات الصحية وهكذا.

7- التقويم: يجب أن يتولى أخصائي تنمية المجتمع عمليات التقويم بصفة مستمرة ويجب أن تشمل التقويم على الناحيتين:

- مدى التغير الذي طرأ على المواطنين نتيجة اشتراكهم في عمليات تنمية المجتمع.
- مدى التغير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات.

8- حقوق الإنسان:⁶ الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان وبموجبه يحق للإنسان وجميع الشعوب المشاركة الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا كاملا.

التنمية المستدامة: حسب تعريف (اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، 1987)، في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك و التنمية المستدامة "، التنمية المستدامة هي: " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.⁷

والتنمية المستدامة على المستوى المحلي تتجسد في الأجندة 21 المحلي ويضم 27 مبدأ نذكر منها⁸

- مبدأ 1: البشر هم في مركز الانشغالات المتعلقة بالتنمية المستدامة ويحق لهم الحصول على حياة صحية ومنتجة يتماشى مع الطبيعة.
- مبدأ 2: وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، للدول الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة وفقا للسياسات البيئية والإنمائية الخاصة بهم، ولديهم واجب ضمان أن الأنشطة في حدود ولايتها أو تحت رقابتها لا تسبب ضررا لبيئة دول أو مناطق أخرى خارج حدود الولاية الوطنية.

المبحث الثاني: نظريات التنمية المحلية وواقع التنمية المحلية في الجزائر

إن التطرق لموضوع التنمية المحلية يستدعي التطرق إلى الجانب النظري للتنمية المحلية كما يتطلب الأمر معرفة التجربة الجزائرية فيما يتعلق بالتنمية المحلية.

المطلب الأول: نظريات التنمية المحلية

تتمثل أبرز نظريات التنمية المحلية فيما يأتي:

أولاً: نظريات التركيز ونظرية التقارب⁹

1- نظريات التركيز (المحلي للنشاطات): المقصود بالتركيز هنا ليس هو المصطلح الفرنسي وإنما إعطاء الطابع والصيغة المحلية للنشاطات.

أ- نظريات التركيز المحلي للنشاطات (1783-1850) Vonthunen: واحد من

هؤلاء الرواد يدعى (JOHANN HEINRICH VONTHUNEN) وهو اقتصادي ألماني قدم في كتابه المعنون (L'Etat isolé) الدولة المعزولة الذي قدم عام 1826م نظريته الشهيرة في التركيز الفلاحي انطلاقاً من تجربة معاشه، ومبادئ هذه النظرية توضح تمركز الأراضي المزروعة حول مدينة ذات سوق وحيدة، ومن أهم الفرضيات التي بني عليها الكتاب نموذج التحليلي:

- فضاء زراعة متجانس كلياً.
- سهل ذو طابع موحد وعلى مسافة بعيدة من المدينة ومعزول عن باقي العالم بصحراء.
- النقل موحد الخواص (بسبب تجانس الفضاء وبالتالي تكلفة النقل لا تختلف بالنسبة لنفس المسافات).
- عقلانية كل متدخل في الدولة المعزولة.

ب- نظريات التركيز المحلي للنشاطات الصناعية WEBER: انطلاقا من

من فرضية تجانس الفضاء وهذا ما يعطي الفضاء وهذا ما يعطي للفضاء نظرية خطية (فضاء- مساحة) كما يعطي دالة الإنتاج المعامل الثابت (أحجام عوامل الإنتاج غير متغيرة)، تم بعد ذلك افتراض أن المؤسسة تستعمل مادتين أوليتين للحصول على منتج نهائي في سوق وحيد.

إن نقطة النقل تتوافق مع تدنية تكاليف النقل الإجمالية، وهذه النقطة يتم تحديدها اعتمادا على طريقة مثلث التركيز بالأخذ في الحسبان عنصرين محددين للتكلفة هما الوزن والمسافة. المستقيمات المشكلة للمثلث تربط نقطتي استخراج المواد الأولية (A و B) مع السوق (C) (أنظر الشكل 1) أما التمرکز الأمثل المتوافق مع المستوى الأمثل لتكاليف النقل يكون بالموقع داخل المثلث في نقطة تتوازن فيها القوى التنافسية فيما يخص استخراج المواد الأولية وكذا المنتج النهائي. وقد قام WEBER بتحديد هذه النقطة باستخدام مؤشر عادي هو نسبة أوزان المواد الأولية إلى أوزان المنتج النهائي. فإذا كان المؤشر أكبر من الواحد فإن المؤسسة ستتمركز قرب المواد والعكس إذا كان أقل من الواحد.

ثانيا: نظريات التنمية المتفاوتة ونظريات أقطاب النمو.

1- نظريات التنمية المتفاوتة (غير متساوية): تتركز هذه النظريات المتزايدة بين الفضاءات المتفاوتة

من حيث التنمية تجدر الإشارة إلى أن الفروق الجوهرية بين المناطق في التنمية الاقتصادية هي فروق قابلة للتصحيح، والتنمية المتوازنة يمكن أن تتأخر أو تؤجل إلى مدة غير محدودة.

2- نظرية أقطاب النمو: لقد كان أول من طرح فكرة قطب النمو هو: Francois Perroux

في مقال نشر عام 1955. يقول Aydalot بأن مفهوم النمو بالنسبة لـ Perroux يعبر عن هيمنة النشاط القائد (الموجه) وخصائصه الساحبة والمضاعفة، ومن هنا نسمع عن تضاعف النشاطات بفضل الاستثمارات الإضافية المنشأة عن طريق الوحدات الصغيرة المستفيدة من فرص الربح التي تتوفرها الوحدات الكبيرة، وأقطاب النمو في مراكز ذات أهمية أقل في جذب الاستثمارات على الاقتصاد الجهوي، إذ أن أثر جذب الاستثمارات الذي تمارسه أقطاب التنمية بوضوح في هذه المراكز ومن ثم ينتشر فيما حولها.¹⁰

المطلب الثاني: تجربة التنمية المحلية في الجزائر

التنمية المحلية في الجزائر مرت بتجربة في التنمية المحلية في ظل الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق كما يلي:

مرحلة التخطيط (1967-1989م): تعتبر سنة 1967م بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط، بتطبيق مجموعة من المخططات (الخطط) ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد كما يلي:

المخطط الثلاثي (1967-1969م): يعتبر هذا المخطط التجربة الجزائرية الأولى في هذا المجال، حيث تحددت من خلاله معالم نموذج التصنيع في الجزائر، ويتميز هذا المخطط بافتقاره إلى معالم خطة اقتصادية متكاملة، لكونه لم يطرح مسألة التوازن الاقتصادي الإجمالي، كما أنه لم يأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع إلى أن الخطة الثلاثية في "De Bernis" الاقتصادية وبين الأنشطة داخل كل فرع.¹¹

المخطط الرباعي الأول 1970-1973: اتسمت هذه الخطة بالطموح حيث أنها استهدفت تحقيق نمو سنوي يقدر ب 9% وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينا جزائري، في حين لم يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية سوى 11.081 مليار دينا جزائري، وقد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة، وسوء التشغيل في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع وتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهربائية، وكذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية وتطور القطاع الزراعي.¹²

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977: تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع التركيز أكثر على رفع الإنتاج، وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر وقد كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس، بنسبة لا تقل عن 46% وهذا يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10%، وقد أولى المخطط عناية خاصة للقطاع الصناعي الذي ستخضع إنجازاته بتحقيق الهدف الأسمى، وهو التكامل الصناعي.¹³

المخطط الخماسي الأول (1987-1980): شرع في هذا المخطط تطبيقا للتوجيهات السياسية المنبثقة عن مقررات المؤتمر الرابع للحزب المنعقد في جانفي 1979، توقع هذا المخطط تحقيق حجم

استثمارات تقدر ب 400 مليار د.ج في مجالات الفلاحة والري والصحة والبناء والتعمير، والتكوين المهني، وأوصى بإصلاحات نوعية خاصة على مستوى التنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني.⁽¹⁴⁾

المخطط الخماسي الثاني 1987-1989: ما يمكن ملاحظته على هذا المخطط أنه أخذ على عاتقه انشغالين رئيسيين هما: نمو ديموغرافي مضطرب، صاحبه ظهور حاجات اجتماعية جديدة، وقد تزامن هذا الطلب الاجتماعي المتزايد مع انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية مما أدى إلى العجز عن تمويل المشاريع المدرجة ضمن المخطط، بالإضافة إلى عدم الوفاء بالطلب الاجتماعي وهو ما أدى إلى انفجار الجبهة الاجتماعية في الخامس من أكتوبر عام 1988.

مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990م): بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في: صدور دستور 1989م دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا، ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا بدرجة عالية سنة 1997م، شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من 1998. بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليا د.ج: البرامج العادية.

يغطي الفترة (2001-2004م) بغلاف مالي قدره 525 مليار د.ج منها: برنامج الإنعاش 114 مليار دج للتنمية المحلية.⁽¹⁵⁾ و قد تم أيضا تجسيد التنمية المحلية من خلال برامج التجهيز.⁽¹⁶⁾

كم جاء بعد ذلك برامج دعم النمو في الفترات 2005-2009 ثم 2010-2014 والبرنامج الحالي 2015-2019.

* **برامج التجهيز :** حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 81 / 380 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية احدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD و الآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية PSD . و سنوضح كلا المخططين .

المخطط البلدي للتنمية: عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية و هو أكثر تجسيدا لامركزية على مستوى الجماعات المحلية و مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعما للقاعدة الاقتصادية و محتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية و القاعدية و تجهيزات الانجاز و التجهيزات التجارية.

المخطط القطاعي للتنمية: هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها و يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي و الذي يسهر على تنفيذه كذلك. ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي و الذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.

المطلب الثالث: الأقاليم في الجزائر

مفهوم التهيئة الاقليمية: التهيئة الاقليمية عبارة عن تنظيم المظاهر الجغرافية، البشرية، الاقتصادية على المستوى الاقليمي، بوضع خطة اقليمية تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية، الموارد البشرية والاقتصادية.

الأقاليم حسب التهيئة الاقليمية في الجزائر: تتمثل الأقاليم حسب برنامج التهيئة الاقليمية في الجزائر حسب وزارة البيئة والتهيئة الاقليمية الجزائرية في تسع أقليم وهي:

الاقليم الشمالي الشرقي: يمتد هذا الاقليم من وادي الصومام غربا إلى الحدود الجزائرية التونسية شرقا، ومن الشريط الساحلي شمالا إلى حدود الهضاب العليا الشرقية جنوبا، ويضم ولايات بجاية، حيحل، سكيكدة، عنابة، الطارف، ميله، قسنطينة، قالمة سوق أهراس.

مؤهلات التهيئة في هذا الإقليم: يتمثل هذا الاقليم ذو الكثافة السكانية العالية، على شبكة حضرية من المدن الساحلية الهامة مثل جيجل، سكيكدة، عنابة، ومن المدن الداخلية مثل قسنطينة، كما أنه يتمتع بوسائل النقل والاتصال عبر الموانئ (عنابة، سكيكدة، جيجل)، والمطارات الدولية (عنابة، قسنطينة) وشبكة الطرق البرية والسكك الحديدية التي تربط بين مناطق الاقليم وإلى خارجه.

الإقليم الشمالي الأوسط: يمتد من وادي الصومام شرقا إلى وادي الشلف غربا، وهو يحتل موقعا متوسطا بالنسبة للأقاليم التالية ويضم ولايات الشلف عين الدفلى، البليدة، تيبازة، الجزائر، بومرداس، تيزي وزو، البويرة، المدية.

مؤهلات التهيئة في هذا الإقليم: يشتمل هذا الإقليم على أكبر مجمع حضري ممتد عبر بومرداس، الجزائر، البليدة وتيبازة، كما أن مدينة الجزائر كعاصمة سياسية واقتصادية بالقطر لها أهمية على مستوى الإقليم¹⁷ يجعلها قطبا جذابا للموارد البشرية النشطة التي يمكن استغلالها في النهضة التنموية للإقليم، كما يحتوي الإقليم كذلك على عدة موانئ أهمها ميناء الجزائر كميناء تجاري هام في مجال التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى مطار هواري بومدين الدولي بالإضافة إلى طريق الوحدة الإفريقية الذي يربط هذا الإقليم بأقصى الجنوب الجزائري والبلدان الإفريقية جنوب الصحراء.

الإقليم الشمالي الغربي: يمتد هذا الإقليم من وادي الشلق شرقا إلى الحدود الجزائرية المغربية غربا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى الهضاب العليا الغربية جنوبا، ويضم ولايات: وهران، تلمسان، معسكر غليزان، مستغانم، سيدي بلعباس، عين تيموشنت.

مؤهلات التهيئة في هذا الإقليم: يحتوي هذا الإقليم على أراضي خصبة (ساحلية وأحواض داخلية)، كما يمتلك قاعدة صناعية مثل الصناعات الحديدية والبتروكيماوية وتجميع الغاز في منطقة القطب الصناعي (وهران، أرزيو) كما استفادت مدينة وهران في إطار التهيئة من محطة لتحلية مياه البحر تعد الأكبر عالميا (2006)، ويشتمل الإقليم أيضا على شبكة حضرية من المدن (وهران، تلمسان، سيدي بلعباس، مستغانم). وشبكة متطورة للنقل وسلسلة الموانئ المتطورة (وهران، أرزيو، مستغانم) أو الجوية كمطار وهران ومطار تلمسان.

إقليم الهضاب العليا

الشرقية: يمتد من الحدود الجزائرية التونسية شرقا إلى جبال الحضنة غربا ومن الأطلس التلي شمالا إلى السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي جنوبا، ويضم ولايات: برج بوعرييج، سطيف، باتنة، أم البواقي، خنشلة، تبسة.

مؤهلات التهيئة في هذا الإقليم: يتوفر الإقليم على إمكانيات ضخمة في مجال الزراعة حيث تقدر المساحة الصالحة للزراعة بهذا الإقليم بما يقارب مليوني هكتار وتشتهر المنطقة بانتاجها الوفير في مجال الحبوب في سهول سطيف وبرج بوعرييج، كما أن الإقليم يتوفر على ثروة حيوانية تقدر بحوالي أربع ملايين رأس موزعة بين الابقار والاغنام والماعز، أي حوالي 20% من مجموع الثروة الحيوانية على المستوى الوطني.¹⁸ كما أن الإقليم يتوفر على ثروة منجمية معتبرة أهمها الحديد والفوسفات كما يتوفر على شبكة مهمة من الطرق البرية والسكك الحديدية.¹⁹

إقليم الهضاب العليا الوسطى: يضم ولايات المسيلة، الجلفة والأغواط، إن صياغة مشروع المخطط الجهوي لتهيئة الهضاب العليا الوسطى قد تم إطلاقه بداية سنة 2007. فإن الموقع الجغرافي لهذا الإقليم يجعله يتوسط مختلف جهات الوطن مما يسمح له من جهة بتنفيذ خيار إعادة توطين الفائض من الأنشطة والسكان المتواجدين في الشمال، ومن جهة أخرى الربط بين الشمال والجنوب من خلال الطريق الوطني رقم: 01، والربط بين الشرق والغرب عبر الطريق الوطني رقم: 40.

إقليم الهضاب العليا الغربية: ويضم ولايات: تيارت، سعيدة، البيض، النعامة وتيسمسيلت، انطلق برنامج تهيئة الهضاب العليا الغربية سنة 2007، وذلك بعد صياغة عرض حال وتحليل واستشراف الرهانات الكبرى للإقليم. وكذا تهيئة الأقاليم للولايات الخمس من نفس المنطقة بوضع مقاربة شاملة مشيرة أن الفضاء لهذه المناطق يحتل ويشكل نقطة عبور للأشخاص وحلقة وصل بين الشمال الغربي والجنوب الغربي.²⁰

إقليم الجنوب الشرقي: ينحصر هذا الإقليم بين الاطلس الصحراوي شمالا والحدود الجزائرية النيجرية جنوبا، ويتمشى شرقا مع الحدود التونسية والليبية، ويحده غربا خط 3° شرقا المار بالجزائر العاصمة، ويضم ولايات: بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية.

مؤهلات التهيئة في هذا الإقليم: يتجمع سكان هذت الإقليم حيث توجد مصادر المياه في الواحات ذات مساحة محدودة، يتوافر بها الآبار والعيون التي لها أهمية في المجال الزراعي، ولذلك تعتبر فقط التمرکز البشري (الزيبان بنواحي بسكرة، ورقلة، وادي ريغ، وادي سوف، وادي ميزاب، غرداية). ويتميز بخصوبة

واحاته وكثرة مياهه الجوفية وشهرة تموره (دقلة نور)، كما أنه غني بالموارد الطبيعية (البترول والغاز)، ويتوفر هذا الإقليم على طرق برية وعدة مطارات.

إقليم الجنوب الغربي: يمتد من الاطلس الصحراوي (جبال قصور وعمور) شمالا، إلى الحدود الجزائرية المالية جنوبا، وهضبة تادمايت شرقا والمغرب والصحراء الغربية وموريتانيا ومالي غربا وجنوبا، ويضم ولايات: بشار، أدرار وتندوف.

مؤهلات التهيئة في هذا الإقليم: تتركز التجمعات العمرانية بصفة خاصة في عواصم ولايات هذا الإقليم، في حين تتوزع²¹ في واحات وادي الساوره وتيميمون وسهل العبادلة المسقي بسد جرف التربة في ممارسة النشاط الزراعي، المتمثل في زراعة النخيل، يتوفر الإقليم على شبكة مهمة من الطرق والمواصلات مثل الطرق البرية والسكك الحديدية، ويتوفر أيضا على خمسة مطارات تلعب دورا في فك العزلة عن الإقليم وتنشط السياحة، كما يزخر بخامات الحديد المتوفرة في غار جبيلات .

إقليم الجنوب الكبير: مخطط تهيئة فضاء البرمجة الإقليمية "الجنوب الكبير" الذي يضم ولايتي تمنراست وإيليزي وذلك بعد وضع "الحصيلة التشخيصية والمعاينة" وتحديد التوجهات والإشكاليات والرهانات التنموية الخاصة بهذا الفضاء، وتهدف المرحلة الثانية من مخطط "التوجيهات العامة" إلى "توجيه الأعمال الخاصة بتهيئة فضاء البرمجة الإقليمية للجماعات المحلية والمنتخبين" و هي تشكل أيضا "الإطار الذي تضمن من خلاله الدولة التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية والنجاعة الاقتصادية و الدعم البيئي لهذا الفضاء مع آفاق 2030"²².

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد براجمها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة، بإشراك مختلف الفاعلين وتشجيع التضامن المحلي وتأمين المنتجات المحلية واعتماد استراتيجيات فعالة فيما يخص التنمية المحلية وكذلك العمل وفقا لشروط ومتطلبات الحوكمة والتنمية المستدامة، كما أن التنمية المحلية في الجزائر قد انطلقت منذ الاستقلال من خلال المخططات التنموية والتقسيمات الإدارية المختلفة إلى أن تم التوجه نحو اقتصاد السوق وهو ما تطلب اعتماد آليات إضافية، فبالإضافة إلى المخططات التنموية تم اعتماد وسائل أخرى كأجهزة تشغيل الشباب وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة أساسا في ، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم الاستثمار مع الاعتماد على برامج التهيئة الإقليمية وتقسيمات إدارية أخرى جديدة.

كما خرجنا ببعض التوصيات نوجزها فيما يأتي:

- بناء وتفعيل آليات الحوكمة داخل الإدارة المحلية للمشاركة الشعبية تتجمع فيها كل القوى الفاعلة في المجتمع المحلي (الحكم المحلي مجتمع مدني، قطاع خاص) وتجسيد اللامركزية.
- العمل على إيجاد بيئة مناسبة يمكن من تعزيز دور المشاركة الشعبية في التفاعل والمساهمة في رسم السياسات، من خلال تكامل الأدوار بين الحكم المحلي والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- وضع رقابة صارمة وفعالة التي من شأنها تفعيل آليات والأسس الضرورية للحوكمة من بينها: الشفافية، النزاهة، سيادة القانون والتسيير الجيد.
- الاستخدام الكفء للموارد المحلية، وتأمينها والعمل على تحقيق التضامن المحلي.

التهميش

¹ خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص18-20.

² محمد عبد الشفيق، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، القاهرة، بدون سنة الطبع، ص03.

³ رحيم حسين، الحوكمة والتنمية المحلية أي ارتباط فعال؟ الملتقى الدولي الثاني: الحوكمة والتنمية المحلية، 08-09/12/2015، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، ص9.

⁴ محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص19.

⁵ نفس المرجع السابق، ص20.

⁶ www.arabhumannight.org/dalil/ch-6.html, 17/09/2016, 15 :05

⁷ حيزية قاسم، كلثوم البز، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، الجزائر، نوفمبر 2011. ص3.

⁸ <http://www.un.org/french/events/rio92/rio-fp.htm>, 18/03/2016, 09 :25

⁹ Bakich, la Géographie troublée par la communication dans les théories de la communication, éd, Télégramme, Mars,1992.

¹⁰ نفس المرجع السابق، ص21.

¹¹ نفس المرجع السابق، ص15.

¹² نفس المرجع السابق، ص24.

¹³ نفس المرجع السابق، ص26.

¹⁴ نفس المرجع السابق، ص27.

¹⁵ نفس المرجع السابق، ص29.

¹⁶ www.startimes.com/?t=17940378 الجماعات المحلية في مجال التنمية

¹⁷ <http://startimes.com/F.aspx?t=17015354>, 20/10/2016, 11 :00

¹⁸ <http://startimes.com/F.aspx?t=17015354>, op-cit

¹⁹ Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, snat 2008, p21.

²⁰ <http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article2406>, 04/11/2016, 11 :45

²¹ <http://startimes.com/F.aspx?t=17015354>, op-cit

²² http://www.ouargla-aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=7066, 04/11/2016 ,